



التداعيات الناجمة في ظل أزمة جائحة كورونا

وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

2020

الدكتور

رعد فواز الزين

مقدمة:

من خلال متابعتي ومراقبتي اليومية لنظام اقتصادات العالم نجد أن الاقتصاد العالمي دخل في حالة من الركود الشديد، وسيكون الانكماش مفاجئاً وحاداً بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، متوقعة أن تكون الآثار مؤثرة لعقود قادمة وكانت معظم التوقعات الاقتصادية لعام 2020 تتنبأ بسنة من النمو الثابت إن لم يكن بالنمو المتزايد، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعاً في النمو من 2.9 في المائة في 2019 إلى 3.3 في المائة في 2020 وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة "المرحلة الأولى" بين الصين والولايات المتحدة وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ثم جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرًا توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5%، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً، ولكن حتى هذه الجولة الأولى من المراجعات ربما كانت متفائلة للغاية، لأنها أدرجت الافتراض المنتشر على نطاق واسع بأن الركود في الربع الأول سيتم تعويضه على الفور في الربع الثاني. وحتى قبل الوباء، كانت العديد من الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا واليابان، غير مجهزة بالفعل للتعامل مع حتى الصدمات الخارجية الصغيرة.

وهناك تساؤل يطرحه كثير من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العالمية، تعتمد الاجابة عليه على مدى سرعة احتوائه، فالخطوات التي تتخذها الحكومات في دول العالم من أجل احتوائه، ومدى الدعم الاقتصادي الذي ترغب الحكومات في تقديمه لجميع القطاعات من أجل الحد من تأثير هذا الوباء على كافة القطاعات، خاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة، نظراً لتأثر هذه المؤسسات بشكل خاص بالضرر الذي سوف تحدثه هذه الافة عليها، ستحدد مدى تأثير هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي.

لقد أحدث تفشي فيروس كورونا صدمة كبيرة في العرض والطلب مع توقع في انخفاض التدفقات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (5%) وهو أدنى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008-2009، كما أن القطاع السياحي وقطاع السفر سيكونان من أكثر القطاعات التي سوف تتضرر من هذه الجائحة مع ارتفاع الخسائر في النقل الجوي والبحري إلى أكثر من 120 مليار دولار، وهو رقم ليس ببسيط.

لقد خسرت الأسواق المالية العالمية (20%) من قيمتها في ظل تدهور أسعار النفط وهروب كثير من المستثمرين إلى ملذات آمنة كسندات الخزينة التي تعرضت هي الأخرى بعد إعلان الإدارة الأمريكية خفض أسعار الفائدة على ضربة قاصمة، وهو ما يعني تراكم الديون العالمية والديون على القطاع الخاص والأفراد.

وفي مارس 2020 ضخ الفيدرالي الأمريكي مبلغ 50 مليار دولار إلى الأسواق الأمريكية من أجل تجنب أزمة ائتمان كبيرة تدهور اقتصاد البلاد في ظل سعي حكومي متواصل وحديث لتخفيض الضرائب عن المواطنين ومساعدتهم مالياً وتحويل القروض والفوائد إلى أجل غير مسمى، والإعلان عن دعم الصناعات الوطنية خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على هذا القطاع بشكل كبير وهو يشكل (70%) من النشاط الاقتصادي الأمريكي. فمع إلغاء المسافرين للرحلات، ومطالبة الشركات وموظفيها البقاء في منازلهم وهبوط أسعار الأسهم، أصبحت أزمة الاقتصاد العالمي جائحة بكل ما في الكلمة من معنى، وتختلف ال تقديرات الاقتصادية للتأثير العالمي بشكل كبير من دولة لأخرى، فمن المتوقع أنه إذا ما استمر انتشار هذا المرض حتى نهاية الصيف فإن خسارة الاقتصاد العالمي ستصل إلى 3 تريليون دولار.

وعليه، فعلى قادة العالم أن يتصرفوا بسرعة، فنحن نواجه احتمال حدوث دورة هابطة مفرغة في الاقتصاد العالمي، كما أن هناك حاجة ملحة للتنسيق العالمي في السياسات النقدية والمالية والتجارية وأسعار الصرف، ومن الواضح أن الصين ستعاني أكثر من غيرها، لكن الأمر كذلك بالنسبة لليابان والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويبدو أن انتشار فيروس (كورونا) المستجد، أثر على كافة مناحي الحياة في جميع الدول التي زارها، وخاصة على القطاع الاقتصادي حيث سادت حالة من الركود في الإنتاج والتصدير، وإن طال تأثيرها فستنتقل إلى حالة الركود الاقتصادي الناجم عنه انهيار في اقتصاديات الدول والسلع وغيره.

تأثير مدمر:

إن الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببه الفيروس التاجي الجديد مدمر بشكل كبير، فعلى سبيل المثال مجال صناعة الطائرات، هو مؤشر للخسائر التي ضربت القطاعات الاقتصادية. فقد سببت المخاوف من انتقال العدوى على الطائرات، وإغلاق الدول لحدودها، ضربة كبيرة لقطاع الطيران، ورداً على ذلك، قلصت شركات الطيران الرحلات الجوية بشكل حاد لأنها تحاول الحفاظ على الجدوى التشغيلية والمالية، كما قامت بتسريح الموظفين.

وأشارت إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الدول لمكافحة تفشي المرض مثل إغلاق الحدود والعزلة والحجر الصحي، مهمة لإنقاذ الناس، لكنها ستجعل الأمور أسوأ بالنسبة للاقتصاد، وأنها ستغلق قطاعاً اقتصادياً تلو الآخر.

اقتصاد جديد:

لن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء الأزمة، وأن تعافي الاقتصاد سيبدأ عندما يستطيع مسؤولو الصحة أن يؤكدوا للناس أنه تم احتواء الفيروس وأن الحصانة من المرض الذي يسببه قد زادت، مؤكدة أن التعافي لن يكون فوراً بل سيكون سريعاً.

فالاستجابة الصحيحة من الحكومات والشركات والأفراد يمكن أن تحد من الانكماش الاقتصادي القادم وتقصير مدته والمساهمة في انتعاش أكثر حدة وأقوى وأكثر استدامة. كما أدى الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى ظهور الوضع الجديد للاقتصاد المتمثل في استمرار النمو المتدهور، والاستقرار المالي المصطنع، وتتوقع الصحيفة أن تغيير أزمة كورونا التضاريس الاقتصادية العالمية. فسوف تسرع عملية إزالة العولمة وإلغاء التقارب وإعادة تعريف الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم.

يذكر أن تفشي الفيروس في أكثر من 158 دولة حول العالم وإصابة فوق الـ (200) ألف شخص، ووفاة نحو 8810 آخرين، أدى إلى انهيار البورصات العالمية، وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات في مختلف أنحاء العالم.

إن فيروس (كورونا)، سيعمل على تعطيل عملية الإنتاج في كثير من دول العالم، بسبب فرض الحصار، الذي حدث بسبب الفيروس، كما أن النظام العالمي الجديد سيتغير، وستظهر أقطاب جديدة. أصدرت المؤسسات الدولية والبحثة في العالم العديد من التوقعات بشأن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدولي الكبرى.

وتوقعت مؤسسة اكسفورد ايكونوميكس أن يسجل الاقتصاد العالمي ركوداً حاداً لكنه قصير الأمد، فيما توقع أن تكون أوروبا الأكثر تأثراً، كما توقع صندوق النقد الدولي أن يحدث ركود أسوأ من ركود 2008، لكن التعافي يبدأ العام المقبل. وقال صندوق النقد الدولي إنه وضع تريليون دولار بتصرف الدول و80 دولة طلبت تمويلاً عاجلاً.

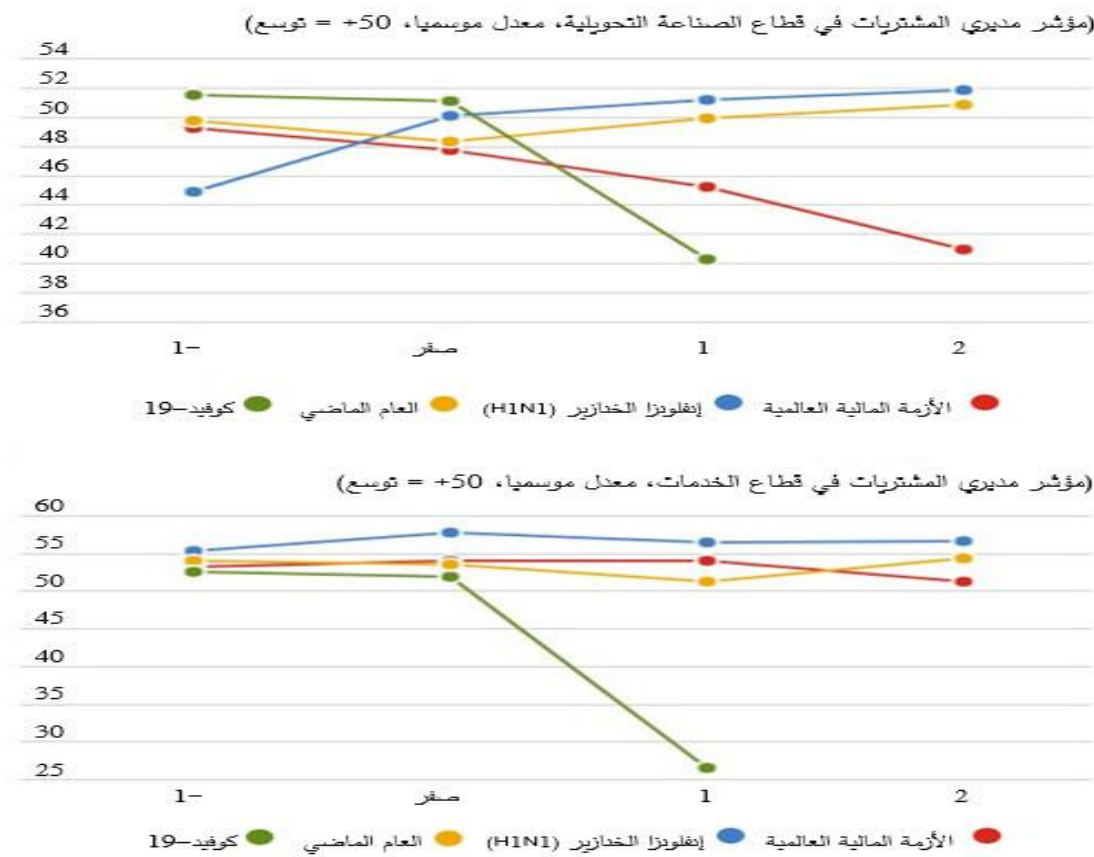
وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن التداعيات السلبية لكورونا ستبقى لسنوات. وأوضحت أن عدد الشركات المتعثرة والوظائف المفقودة غير واضح بعد، وأشار كل من غولدمان ساكس وبلومبيرغ إلى أن الاقتصاد العالمي سيتراجع 1% في 2020. وتوقعات الخبراء للاقتصاد الأمريكي كارثية، فيرى غولدمان ساكس أن اقتصاد الولايات المتحدة سيتراجع 25%، فيما توقع مورغان ستانلي تراجع الاقتصاد الأمريكي 20% في الربع الثاني من العام الجاري. ويتوقع بنك أوف أميركا تراجع الاقتصاد الأمريكي بـ 25%، فيما يتوقع جي بي مورغان تراجعاً قدره 14%.

ولفيروس (كورونا) تأثيرات سلبية على الاقتصاد الصيني الذي كان بداية انتشار هذا الوباء كان هناك تراجع بنسبة 14% من الناتج المحلي خلال الشهرين الأول والثاني. ومن الخسائر التي تكبدتها الصين، أنها أوقفت معظم المصانع والعاملين، وتكفلت الدولة بسداد رواتب وأجور العاملين، بالإضافة إلى أن البنك المركزي الصيني، رصد 370 مليار دولار لمكافحة كورونا.

وتوقع غولدمان ساكس أن يراجع اقتصاد منطقة اليورو 11% في الربع الثاني 2020. وتوقع جي بي مورغان أن يتراجع اقتصاد الصين في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 40%، وهو أسوأ ركود في 50 عاما. ويشير الشكل أدناه تأثير كوفيد - 19 (كورونا) على اقتصاد الصين.

تأثير كوفيد-19 على اقتصاد الصين

تراجعت أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات بشكل هائل. ويبدو أن الخدمات أشد تضررا بكثير من الصناعات التحويلية.

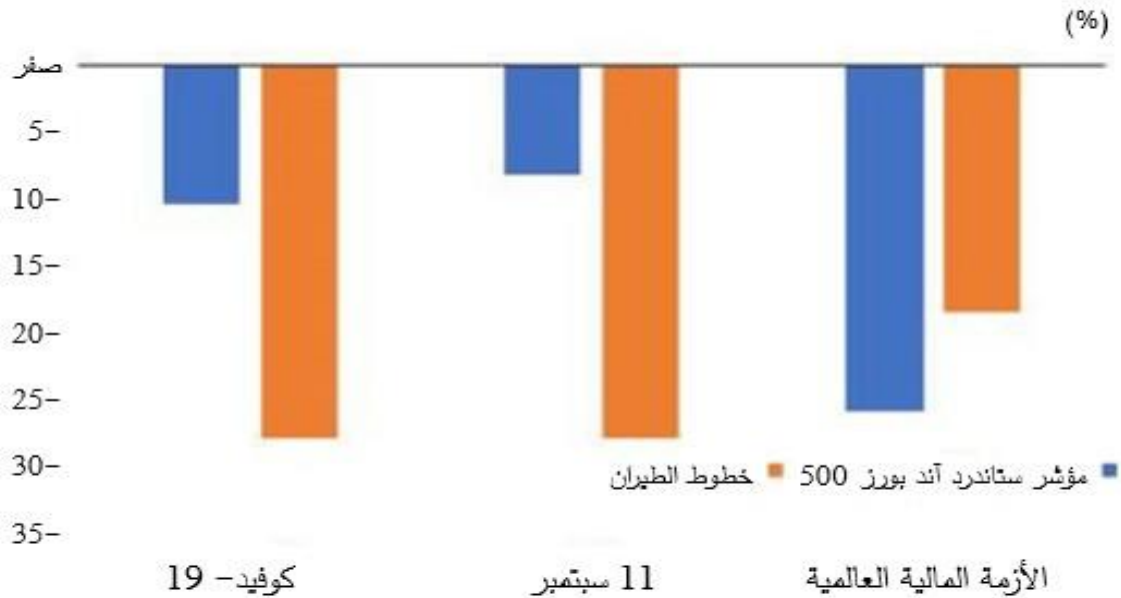


الشكل (1) أثر كوفيد - 19 على اقتصاد الصين

كما ستخسر كثير من الدول ميزانيتها بشكل كبير، نتيجة مكافحتها للفيروس، بالإضافة إلى أنه سيكون هناك تعطل للصناعات، وينتج ذلك عن تباطؤ في الإنتاج القومي، خلال الفترة المقبلة، وهذه الخسائر، ستستمر ما دام استمر انتشار الفيروس، وحتى بعده، فليس من السهل، أن تعيد الدول برمجة

نفسها، خاصة أن هناك دولاً تعاني من أزمات بالأصل، متوقعاً أنه في نهاية هذا العام، سيكون قد تم الحد من انتشار الفيروس في كل دول العالم.

استجابة أسعار الأسهم في الولايات المتحدة تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران على نحو غير متناسب.



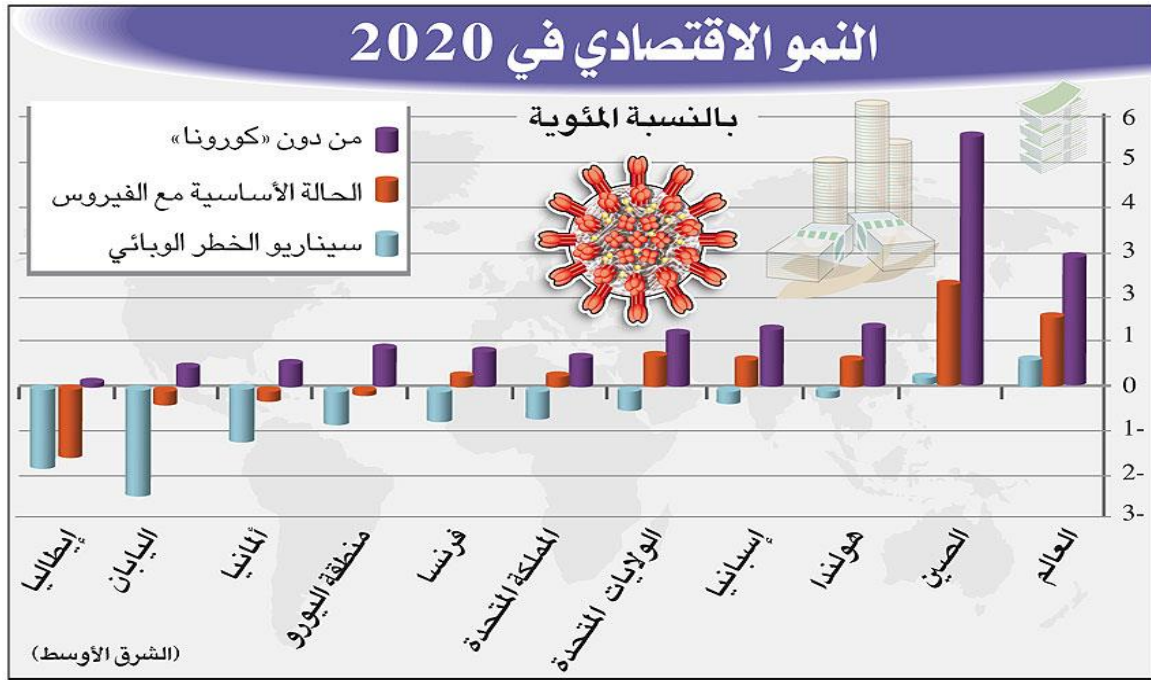
المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: صدرت الاستجابات بعد مُضي عشرة أيام عمل. وتواريخ البدايات هي 20 فبراير 2020 في حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، و10 سبتمبر 2001 في حالة هجمات 11 سبتمبر، و26 سبتمبر 2008 لبدء الأزمة المالية العالمية (شهد بعده مؤشر ستاندرد آند بورز 500 أشد حالات الانكماش له على مدى عشرة أيام).

شكل (2) استجابة أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية

كما من الدول التي تضررت، البرازيل بصفتها من أكثر الدول التي لها علاقات قوية مع الصين، بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى مثل: (أبل وفورد) للسيارات، يضاف إلى ذلك خسائر بالمليارات في البورصة العالمية، وتراجع أسعار النفط، حيث وصل برميل النفط إلى 20 دولاراً، ناهيك عن توقف حركة الطيران بين البلدان سواء العربية أو الأوروبية، وأيضاً الرياضة، تأثرت حيث توقفت الدوريات في معظم الدول العربية والأوروبية، بدءاً من مصر وانتهاءً بإيطاليا وإنجلترا وإسبانيا، وهذا يتوقف عليه خسائر لها علاقة بالنوادي، ورواتب اللاعبين والإعلانات، الأمر الذي دفع البنك الدولي، ليؤكد أن العالم من الممكن أن يمر بركود كبير، كالذي حدث في فترة الثلاثينات، وذلك إذا استمر انتشار الوباء، موضحاً أن الركود، يعني ارتفاع في الأسعار ونقص في السلع في معظم الدول، متوقعاً أن تكون الخسائر بالمليارات الدولارات.

النمو الاقتصادي في ظل أزمة كورونا:

أشارت مدير عام صندوق النقد الدولي (كريستين لاغارد) أن نمو الاقتصاد العالمي يفقد زخمه حالياً، ويتعرض لمزيد من التباطؤ، بسبب تزايد التوترات التجارية حول العالم، وتشديد الأوضاع المالية في النصف الثاني منذ النصف الثاني من 2018، ومنذ ذلك الحين تعمقت معاناة الاقتصاد العالمي مع انتشار فيروس كورونا وتأثيراته الكارثية في غالبية دول العالم. توقعات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى هذا العام تقترب من التحول إلى حقيقة واضحة، لكن أي صورة للاقتصاد العالمي ستكون بعد انحسار الفيروس؟، ويشير الشكل أدناه النموذج الاقتصادي العالمي في ظل أزمة كورونا



الشكل (3) النمو الاقتصادي العالمي في ظل أزمة كورونا

انهيار النظام المالي العالمي:

ظهر النظام المالي العالمي منذ زمن بعيد جداً وتطور تاريخياً ما يكفي من الزمن، لكنه وخلال كل تلك السنوات، كان يتمتع بخاصية هامة جداً وهي أن المنظومة النقدية كانت عملياً تحت السيطرة الدولة على الدوام، والدولة كانت تحارب كبار اللاعبين من أجل احتكار الحق بطباعة العملة، أي إصدار النقد وهو ما جرى في أوروبا وفي العالم العربي والإسلامي، وفي كل مكان فمن يسيطر على إصدار العملة يسيطر على السلطة الاقتصادية.

ثم ظهرت في أوروبا المفهوم النظري لسيطرة الخواص على المنظومة النقدية، أي ظهور عائلات ذائعة السيطر على الاقتصاد كآل روتشيلد، حيث ظهرت في أواخر القرن السابع عشر، وأوائل القرن الثامن عشر، وكان ظهور آل روتشيلد وسيطرتهم كان نتيجة لتطور النظام المالي في تلك المرحلة والتي صارت في أدوات المال المشتقة هي سبل الاقتصاد الرئيسية، وفي وقت أبكر من ذلك كانت هناك عائلات البندقية في فينيسيا، في القرون الوسطى المتأخرة، إلا أن النموذج المعقد في ذلك الوقت للنظام المالي انتشر في أوروبا وغير العالم بقوة، وتعتبر عائلة روتشيلد هي الأغنى والأكثر نفوذاً على مدار القرون الماضية. وهي عائلة أسطورية، كانت بدايتها في القرن الثامن عشر مع رجل يهودي ألماني يسمى ماير روتشيلد. كان له عقلية عملية جبارة، استطاع أن يصعد من مجرد مبتدئ في مصرف صغير في هامبورغ ليصبح شخصية بارزة في المعاملات الدولية والتلاعب في العملة وتمويل الحكومات المتصارعة في أنحاء العالم.

وأشار تقرير بصحيفة نيويورك تايمز إن فيروس كورونا سيهدد بإحداث عدوى مالية في اقتصاد عالمي يعاني من نقاط ضعف مختلفة تماماً عما كان يعانيه العالم قبيل الأزمة المالية 2008، حيث أضحى العالم مثقلاً بالديون بشكل كبير أكثر مما كان عليه الحال حين اندلعت الأزمة المالية الأخيرة. وأضاف التقرير للكاتب والمستثمر الهندي روتشير شارما "تحولت أضخم الديون وأخطرها من تداعياتها على العائلات والبنوك في الولايات المتحدة التي كانت مقيدة من قبل الجهات التنظيمية بعد الأزمة، لتصل إلى الشركات في مختلف أنحاء العالم".

وفي الوقت الذي تتعامل فيه الشركات مع احتمال حدوث توقف مفاجئ لتدفقاتها النقدية، سيكون جيل جديد نسبياً من الشركات التي تكافح لسداد القروض المتخذة بذمتها أشد تأثراً بهذه الأزمة، على غرار شركات "الزومبي" (شركات تعيش على الديون) العاجزة حتى عن دفع أقساط الفائدة على ديونها، فضلاً عن التداعيات الخطيرة للمطارات المهجورة والقطارات الفارغة والمطاعم شبه الفارغة على النشاط الاقتصادي.

وكلما طالّت مدة جائحة كورونا، زاد احتمال حدوث أزمة مالية، ولا سيما في ظل تخلف شركات "الزومبي" عن سداد ديونها مثلما حدث خلال أزمة الرهن العقاري الخطيرة التي ظهرت عام 2008. وخلال القرن الماضي، كانت حالات الركود دائماً ما تبدأ بفترة متواصلة من ارتفاع أسعار الفائدة، لكن هذه المرة ضرب الوباء الاقتصاد العالمي المثقل بمستويات قياسية من الديون، بحسب الكاتب.

إن البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم تواجه خطر تحول أزمة السيولة إلى أزمة مالية، مثلما حدث عام 2008. وعلى الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأمريكي ستكون كافية لمنع انتشار حالة الذعر والهلع في الأسواق، فإن لسائل أن يسأل: لماذا يشعر النظام المالي بالضعف الشديد مرة أخرى؟ وفي الحقيقة ارتفعت الديون بشكل كبير لتصل إلى ذروتها التاريخية بأكثر من ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد العالمي عشية الأزمة المالية عام 2008. وفي ذلك العام انخفض الدين، لكن سرعان ما ساهم انخفاض أسعار الفائدة في موجة جديدة من الاقتراض.

وقد تحولت الديون وأخطرها من تداعياتها على العائلات والبنوك في الولايات المتحدة التي كانت مقيدة من قبل الجهات التنظيمية بعد الأزمة، لتصل إلى الشركات في مختلف أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تتعامل فيه الشركات مع احتمال حدوث توقف مفاجئ لتدفقاتها النقدية، سيكون جيل جديد نسبياً من الشركات التي تكافح لسداد القروض المتخذة بذمتها أشد تأثراً بهذه الأزمة، على غرار شركات "الزومبي" (شركات تعيش على الديون) العاجزة حتى عن دفع أقساط الفائدة على ديونها، فضلاً عن التداعيات الخطيرة للمطارات المهجورة والقطارات الفارغة والمطاعم شبه الفارغة على النشاط الاقتصادي.

التحديات التي تواجهها الشركات العالمية المصنعة للأدوية:

بالنظر إلى الشركات العالمية العملاقة لتصنيع الأدوية، ستأخذ دوراً كبيراً في المجتمع الدولي، كما ستم إعادة تهيئة هيكله المؤسسات الدولية العاملة في المجال الإنساني، وهذا سيعمل على إعادة تشكيل الهيئات والتكتلات الدولية في العالم، كما سيكون هناك نوع من التباطؤ في عملية الإنتاج، ولكن ليس بالحجم الكبير، لافتاً إلى أن الصين بعد تجاوزها للأزمة، عادت للإنتاج، وبالتالي فإنها ستستفيد من التجربة، لأن إنتاجها سيكون موجهاً للدول التي أصيبت بالفيروس، وستستفيد من خبراتها، سواء العلمية أو الأدوات التي تنتجها للحد من الفيروس، منوهاً في الوقت ذاته إلى أن كل هذه التغيرات ستحدث في العالم.

وقد أسفر الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد زمنياً وجغرافياً عن العديد من الآثار التي جاوزت المجال الصحي لتشمل كافة مجالات الحياة الأخرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك اقتراحاً مع الإجراءات التي اتخذتها العديد من الدول، بدءاً من إغلاق الحدود وتعليق حركة الطيران، وصولاً إلى فرض الحجر الصحي الشامل. وانطلاقاً من أن تداعيات تفشي الأوبئة لا تنطبق بالتساوي

على كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تتضرر بعض القطاعات أكثر من غيرها؛ ففي حالة الكورونا نجد أن قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة تأتي في مقدمة تلك القطاعات المتضررة، إلا أنه -على الجانب الآخر- من المتوقع أن تحقق بعض القطاعات الأخرى أرباحًا طائلة مستفيدة في ذلك من تصاعد الحاجة المجتمعية إليها.

وقد قرر العديد من المراكز البحثية والمحللين الاقتصاديين إعادة النظر في توقعاتهم لنمو الاقتصاد العالمي في 2020، وذلك بفعل الانتشار السريع للفيروس، وتتوقع مؤسسة أكسفورد للاقتصاد ، أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة % ليصل إلى 5.5%، بحلول العام 2020، وذلك نتيجة لتفشي الفيروس، كما تتوقع أيضا تراجع نمو الاقتصاد العالمي بنحو 0.2%، ليصل إلى 2.1% في 2020، وبدوره توقع بنك جولدمان ساكس، أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 5.5%، فيما توقع تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 0.4 نقطة مئوية في الربع الأول من هذا العام .

وأشارت (كابيتال ايكونوميكس) إلى تراجع الاقتصاد الصيني بفعل إغلاق العديد من المصانع، اضافة الي تأثر العديد من الأسواق الناشئة، وبالأخص الأسواق الآسيوية، بشكل كبير نتيجة لانتشار هذا الفيروس، كما توقعت خسارة كلا هونج كونج، وتايلاند كمبوديا نحو 3%، من الناتج المحلي الإجمالي لبلادها.

وقد جدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دراسة تحليلية أن الصدمة التي تتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفّض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%، وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزا في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار، داعية إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي.

وأشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2% لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافا لما كان متوقعا في سبتمبر الماضي، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

وفي مؤتمر صحفي عُقد في جنيف، يوم الاثنين، 9 مارس 2020، قال ريتشارد كوزيل رايت، رئيس قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد، إن ما يحدث للاقتصاد العالمي لم يكن يتوقعه أحد، لافتا إلى أن انهيار سعر النفط أصبح العامل المساهم للشعور بالذعر وعدم الراحة، ولهذا السبب من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق، هذه الحركة تشير إلى عالم شديد القلق، وهذه الدرجة من القلق تتجاوز المخاوف الصحية وهي خطيرة ومثيرة للقلق، ولكن التداعيات الاقتصادية تتسبب بقلق كبير.

وفي دراسة تحليلية أصدرتها الأونكتاد، ذكرت أن فقدان ثقة المستهلك والمستثمر هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى، إلا أن الدراسة أكدت أن مزيجاً من انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل من الوضع أكثر سوءاً.

ولم تستبعد الدراسة الإفلاس واسع النطاق، وربما ستتسبب في انهيار مفاجئ لقيم الأصول التي تمثل نهاية مرحلة النمو في هذه الدورة، وأشارت الدراسة إلى أنه يمكن مقارنة الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت في أواخر التسعينيات مع الوضع الحالي، لكن تلك الأزمة برزت قبل أن تصبح الصين بصمة اقتصادية عالمية، كما أن الاقتصادات المتقدمة كانت جيدة نوعاً ما، لكن الوضع يختلف اليوم.

ووضعت الأونكتاد سيناريو يوضح تأثير هبوط أولي على الاقتصاد، ووجدت الدراسة أن العجز سيكون بمقدار 2 تريليون دولار في الدخل العالمي، و220 مليار دولار في الدول النامية، باستثناء الصين، وتوقع كوزيل، أنه في أسوأ السيناريوهات حيث ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.5%، فإننا نتحدث هذا العام عن خسائر تُقدر بنحو 2 تريليون للاقتصاد العالمي.

وفي دول مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي، فإنها سوف تشهد تباطؤاً في النمو بين 0.7% و0.9%، كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد.

وفي أميركا اللاتينية، توقع تقرير "الأونكتاد" أن تعاني الأرجنتين أكثر من غيرها من الآثار المترتبة على هذه الأزمة، ولن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي، وذكر كوزيل إن احتمال وجود دولار أقوى في الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون إلى البحث عن ملاذات آمنة لأموالهم، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، كل ذلك يعني أن مصدري السلع الأساسية معرضون للخطر بشكل خاص.

الحد من الآثار الكارثية لكورونا على الاقتصاد العالمي:

تؤكد منظمة الأونكتاد، أن الاعتقاد في سلامة الأسس الاقتصادية والاقتصاد العالمي الذي يصحح نفسه، أمران يعرقلان التفكير السياسي في الاقتصادات المتقدمة، وهذا الاعتقاد سيؤدي إلى إعاقة التدخلات السياسية الأكثر جرأة، واللازمة لمنع تهديد أزمة أكثر خطورة، ويزيد من فرص أن تتسبب الصدمات المتكررة في أضرار اقتصادية خطيرة في المستقبل.

وأشارت الأونكتاد إلى أنه لا يمكن للبنوك المركزية أن تحل الأزمة وحدها، بل ان هناك حاجة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات المؤسسية لمنع الفزع الصحي المحلي في سوق المواد الغذائية في وسط الصين من التحول إلى انهيار اقتصادي عالمي.

ومن أجل تدارك هذه المخاوف، فإنه يجب على الحكومات أن تتفق في هذه المرحلة للحيلولة دون وقوع انهيار قد يحدث أضراراً أكبر من تلك المتوقعة أن تحدث خلال هذا العام، ودعا المسؤول في الأونكتاد الولايات المتحدة المشرفة على انتخابات رئاسية أن تتخذ إجراءات تفوق مجرد تخفيض الضرائب ونسبة الفوائد، أما في أوروبا، والتي شهدت دولها تراجعاً في الاقتصاد في أواخر 2019، فمن المتوقع أن يسود التراجع خلال الأشهر المقبلة.

اقتصاديات صناعة الأدوية:

كشفت مؤسسة (PWC) في تقريرها الصادر عام 2012 حول التوقعات المستقبلية للصناعات الدوائية في عام 2020، أن من أهم التحديات التي تواجه تلك الصناعة هي ثبات وضعف الإنتاجية لشركات الأدوية من اللقاحات الجديدة، والتي ظلت عند مستوى ثابت خلال العقد السابق نتيجة اعتمادها على إعادة استخدام نفس مخرجات عمليات البحث والتطوير التي تمت في مراحل سابقة، وهو الأمر الذي يتوافق مع رغبة تلك الشركات في تحقيق المكاسب الكبيرة دون توجيه الكثير من الإنفاق لعمليات البحث والتطوير. ومن ثمّ خلّص التقرير إلى أنه ليس من المتوقع أي ارتفاع في مستويات الإنتاجية العلمية الخاصة بتلك الشركات في عام 2020. إلا أن الواقع العملي، كشف عن حدوث تحول نوعي في أسواق صناعة الدواء، نتيجة النمو السريع الذي حققته بعض الاقتصادات الناشئة في مجال البحث والتطوير في الصناعات الدوائية في دول مثل البرازيل والصين والهند، وهو ما أوضحت البيانات التي استعرضها تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي للصناعات والجمعيات الصيدلانية (EFPIA). فخلال الفترة من 2014-2018 نمت الأسواق البرازيلية والصينية والهندية بنسب بلغت حوالي 11.4% و 7.3% و 11.2% على التوالي مقارنة بمتوسط نمو 5% للسوق الأوروبية (لأكبر 5 أسواق في الاتحاد الأوروبي والتي تضم كلاً من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبريطانيا)، في مقابل 7.8% للسوق الأمريكية.

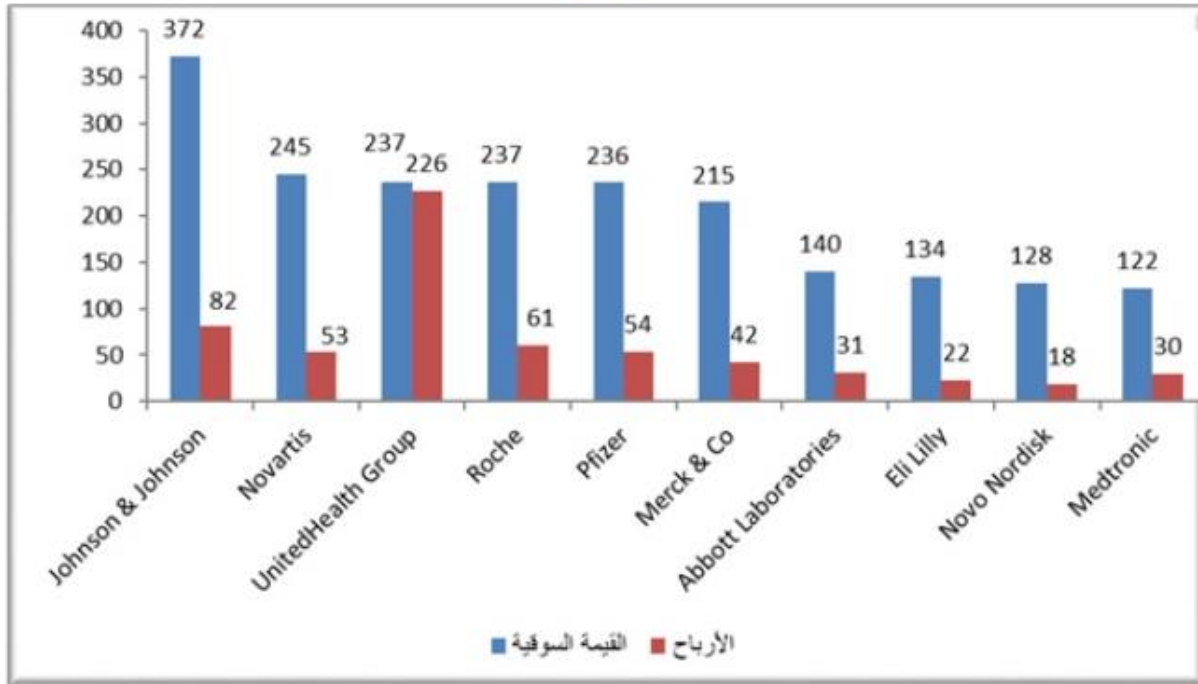
أما عن أهم الأسواق التي شهدت إطلاق مبيعات الأدوية الجديدة، فهي تلك التي تتضمن مكونات نشطة جديدة تم تسويقها لأول مرة في السوق العالمية خلال الفترة من 2013-2018، فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة تلك الأسواق بنسبة بلغت (65.2%)، تليها السوق الأوروبية (17.7%)، ثم اليابان (6.2%). هذا بالإضافة إلى نسبة محدودة (1.5%)، وإن كانت تحمل بوادر واعدة لمجموعة من الأسواق الجديدة التي تضم الاقتصادات الناشئة التي تمت الإشارة إليها وغيرها. وهو ما يعني أن مستقبل صناعة الدواء، قد يشهد تغيراً نوعياً بما لا يجعله حكراً على كل من الشركات الأمريكية والأوروبية.

وفيما يخص الشركات الكبرى في مجال صناعة الأدوية العالمية، فوفقًا للبيانات التي يقوم بإعدادها كل من مؤسستي بلومبرج و(PwC) عن أكبر 100 مؤسسة عالمية من حيث القيمة السوقية، فقد أوضحت أنه خلال عام 2019 شهد قطاع الرعاية الصحية الذي يشمل الصناعات الدوائية نموًا من حيث القيمة السوقية بنسبة بلغت حوالي (15%) عن العام السابق 2018/2017، وذلك بإجمالي قيمة بلغت (2.729 مليار دولار). وهو الأمر الذي تحقق من خلال إدراج 16 شركة عاملة في المجال ضمن أكبر 100 مؤسسة عالمية من حيث قيمتها السوقية. وبناءً عليه، احتل قطاع الصحة العامة المرتبة الثالثة من بين أكبر القطاعات من حيث القيمة السوقية خلال العام المالي 2019/2018، بينما جاء في المرتبة الثانية القطاع المالي (3796 مليار دولار)، وذلك في ظل احتفاظ القطاع التكنولوجي بالمرتبة الأولى بإجمالي (5.691 مليارات دولار).

ويأتي في مقدمة هؤلاء المستفيدين المحتملين شركات الأدوية التي تتسابق سواء في الترويج للأدوية الموجودة لديها والتي أثبت بعضها قدرًا من الفعالية في التخفيف من حدة أعراض فيروس كورونا، أو تطوير اللقاحات الجديدة أو المنتجات الأخرى اللازمة للاستجابة لتفشي الفيروس. وانطلاقًا من تلك الأهمية التي أضحت تكتسبها اقتصاديات شركات صناعة الأدوية، ويتناول التحليل الحالي أهم ملامح اقتصاديات صناعة الدواء، والشركات التي تأتي في المقدمة من حيث حجمها في السوق، وأهم المبادرات التي تم إطلاقها من جانبهم لمواجهة فيروس كورونا، سواء من حيث طرح لقاح جديد أو تطوير العلاجات الموجودة مسبقًا لمواجهة الفيروس المستجد.

وبشكل عام، يُمكن القول إن عام 2019 حمل العديد من الخطوات الإيجابية للقطاع الصحي والصناعات الدوائية، ففي حين خرجت مجموعة من شركات صناعة الأدوية الكبرى من قائمة أعلى 100 مؤسسة، ومن بينها شركة (Ambev SA) بنسبة تراجع بلغت (21%) و(bristol-myers squibb) و(Gilead Sciences)، إلا أن القائمة قد شهدت صعود أو عودة قوية لأربع من الشركات الأمريكية الأخرى التي جاءت ضمن أعلى عشر شركات من حيث تحقيق الطفرات في حجم القيمة السوقية، وذلك وفقًا للترتيب التالي: شركة (Eli Lilly)، تليها شركة ميرك (Co & Merck)، ثم شركة (Abbott Laboratories)، وأخيرًا شركة (Thermo Fisher Scientific) بإجمالي قيمة سوقية بلغت (134) و(215) و(140) و(109) مليارات دولار على الترتيب، وبنسب زيادة بلغت (59%) و(46%) و(34%) و(32%).

أما من حيث أعلى عشر شركات في مجال الرعاية الصحية والصناعات الدوائية من حيث القيمة السوقية، وكذلك قيمة الأرباح التي حققتها خلال عام 2019، حيث جاءت أغلبها ضمن القائمة السنوية التي تعدها مجلة "فورتشين" (fortune) لأكبر الشركات من حيث الأرباح السنوية المتحققة ، ويمكن ترتيبها على النحو التالي:



شكل (4) أعلى عشر شركات في مجال الصناعات الدوائية من حيث القيمة السوقية والأرباح السنوية خلال عام 2019 (بالمليار دولار)

على الرغم من بعض التحديات التي قد تواجه شركات الأدوية في الوقت الراهن، من صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة للتصنيع في ظل توقف حركة التجارة وإغلاق الحدود، أو تعثر عمليات الإنتاج والحاجة إلى المزيد من الوقت لإنتاج اللقاحات المضادة واختبارها ثم رفع القدرات الإنتاجية لتلبية الطلب المرتفع ومواجهة عمليات الاستحواذ على الأدوية من جانب بعض الدول؛ فإن قطاع الصناعات الدوائية يُعد في مقدمة القطاعات التي من المتوقع أن تحقق قفزات خلال الفترة المقبلة، وإن كانت مرهونة بمدة بقاء الكورونا، حيث ستستفيد الشركات الكبرى من خلال مبيعات الأدوية الخاصة بها. كما ستحقق الشركات المنخرطة في عمليات تطوير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، في حال نجاحها، بعض الأرباح الاستثنائية، حيث ارتفعت أسهم بعض تلك الشركات في البورصات العالمية بنسب تتراوح بين 20% (مودرنا) إلى 119% (إنوفيو) ، فمسير العالم بأكمله أصبح مرتهاً بقدرة تلك الشركات على تطوير اللقاح القادر على معالجة فيروس كورونا أو على الأقل التخفيف من حدة أعراضه وتخفيض نسب الوفيات.

فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالم:

بلغ عدد الاصابات بوباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-الذي بدأ في الصين، أكثر من 800 ألف شخص حتى الآن، وعصفت آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بكافة قطاعات الأعمال وكبريات الشركات في أنحاء العالم. وفي تحليل للاقتصاد العالمي نقدم مجموعة من الحقائق التي تساعد في فهم التأثير الاقتصادي للوباء حتى الآن.

- تضرر الأسهم العالمية

يمكن للتحويلات الكبيرة في أسواق الأسهم، حيث يتم شراء وبيع أسهم الشركات، أن تؤثر على العديد من الاستثمارات، خاصة في المعاشات التقاعدية أو حسابات التوفير الفردية. وشهدت مؤشرات FTSE وداو جونز الصناعي ونيكي انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الوباء في 31 ديسمبر/كانون الأول. كما حقق مؤشر داو جونز و FTSE مؤخرًا أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ عام 1987.

ويخشى المستثمرون من أن يؤدي تفشي وباء كورونا إلى تدمير النمو الاقتصادي، وألا تكون الإجراءات الحكومية كافية لوقف التراجع. واستجابة لهذا الوضع، قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسعار الفائدة. ومن المفترض أن تؤدي هذه الخطوة نظريًا إلى تقليل تكلفة الاقتراض، وبالتالي تشجيع الإنفاق، ثم تعزيز حالة الاقتصاد.

كما شهدت الأسواق العالمية تعافيا بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون المساعدات المالية لمواجهة وباء كورونا بقيمة 2 تريليون دولار لمساعدة العمال والشركات. لكن مع هذا حذر بعض المحللين من أن الأسواق قد تشهد تقلبا إلى أن يتم احتواء الوباء. ووصل عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانة البطالة إلى مستوى قياسي في الولايات المتحدة، مما يشير إلى نهاية عقد من التوسع لأكبر اقتصاد في العالم.

تأثير كوفيد 10 على التنمية المستدامة :

أكد تقرير منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن الآفاق الاقتصادية المرحلية، ما كان متوقعًا، من أن أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الاقتصاد الصيني وعلى بقية العالم سيكون شديدًا للغاية.

أدت القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع والخدمات، إلى جانب إجراءات الاحتواء على غرار إغلاق المعامل، إلى تراجع التصنيع والطلب المحلي بشكل حاد في الصين. وخفّضت المنظمة، نتيجة لذلك، توقعاتها بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين في عام 2020 - مما نسبته 5.7 في المائة للنمو المقدّر أساسًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، إلى 4.9 في المائة مما هو أدنى بكثير في مارس/آذار 2020. وبالمثل، أشارت المنظمة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد يتراجع من نسبة 2.9 في المائة الضئيلة أصلاً في عام 2019 إلى مستوى أدنى من ذلك بواقع 2.4 في المائة في عام 2020، نظرًا إلى وزن الصين في الاقتصاد العالمي وانتشار فيروس كوفيد-19 السريع حول العالم.

وفي حين أنه يتم رصد الأثر الاقتصادي لفيروس كوفيد-19 على الاقتصاديين الصينيين والعالميين وتقييمه بدقة، يُعرف القليل حاليًا عن أثر التفشي على قطاعات "غير اقتصادية" أخرى على غرار "التنمية".

الأثر المباشر

أثّرت القيود المفروضة على حركة الأشخاص وإغلاق المعامل في الصين على التنقل وبالتالي على توافر المنتجات الغذائية والزراعية، كما عطّلت عددًا من سلاسل القيمة مما قد يحدث أثرًا محتملًا على الأسعار.

وخلافًا لما هو متوقع، لوحظ حتى الآن أنه على الرغم من حركة الأغذية المحدودة، ما زالت الإمدادات الغذائية وكذلك أسعار الأغذية في البلد مستقرّة على العموم مع بعض الاستثناءات المحدودة. - وقد يعزى ذلك ربّما إلى توافر مخزونات كبيرة للأغذية عند بدء تنفيذ التدابير لتقييد الحركة في وقت التفشي.

غير أنه كلّما دامت هذه الحالة واستمرّ تنفيذ التدابير التقييدية، كلّما زاد الضغط على النظام ككل. وإذا ما لم تعد حركة الأشخاص إلى طبيعتها، فمن المحتمّ أن تتراجع مخزونات الأغذية وأن ترتفع الأسعار.

ومن البديهي أن الفئات السكانية الأكثر فقراً وضعفاً ستتأثر في المقام الأول بحيث أنها تتمتع بقدرات أقل لمعالجة الآثار السلبية المطوّلة للتدابير الوقائية التقييدية (لا سيما على العمل/المداخيل والإنتاج، وعلى دخل الأسرة في نهاية المطاف).

الأثر على المدى المتوسط والطويل (والأثر العالمي المحتمل)

فضلاً عن أثر التدابير المنفّذة على إمدادات الأغذية على المدى القصير، قد يتأثر الإنتاج الزراعي إذا دامت الحالة واستمرّ تنفيذ القيود على التحركات مما سيحدث بالتالي آثاراً أطول وأعمق على توافر الأغذية والأسعار والأمن الغذائي الإجمالي في نهاية المطاف.

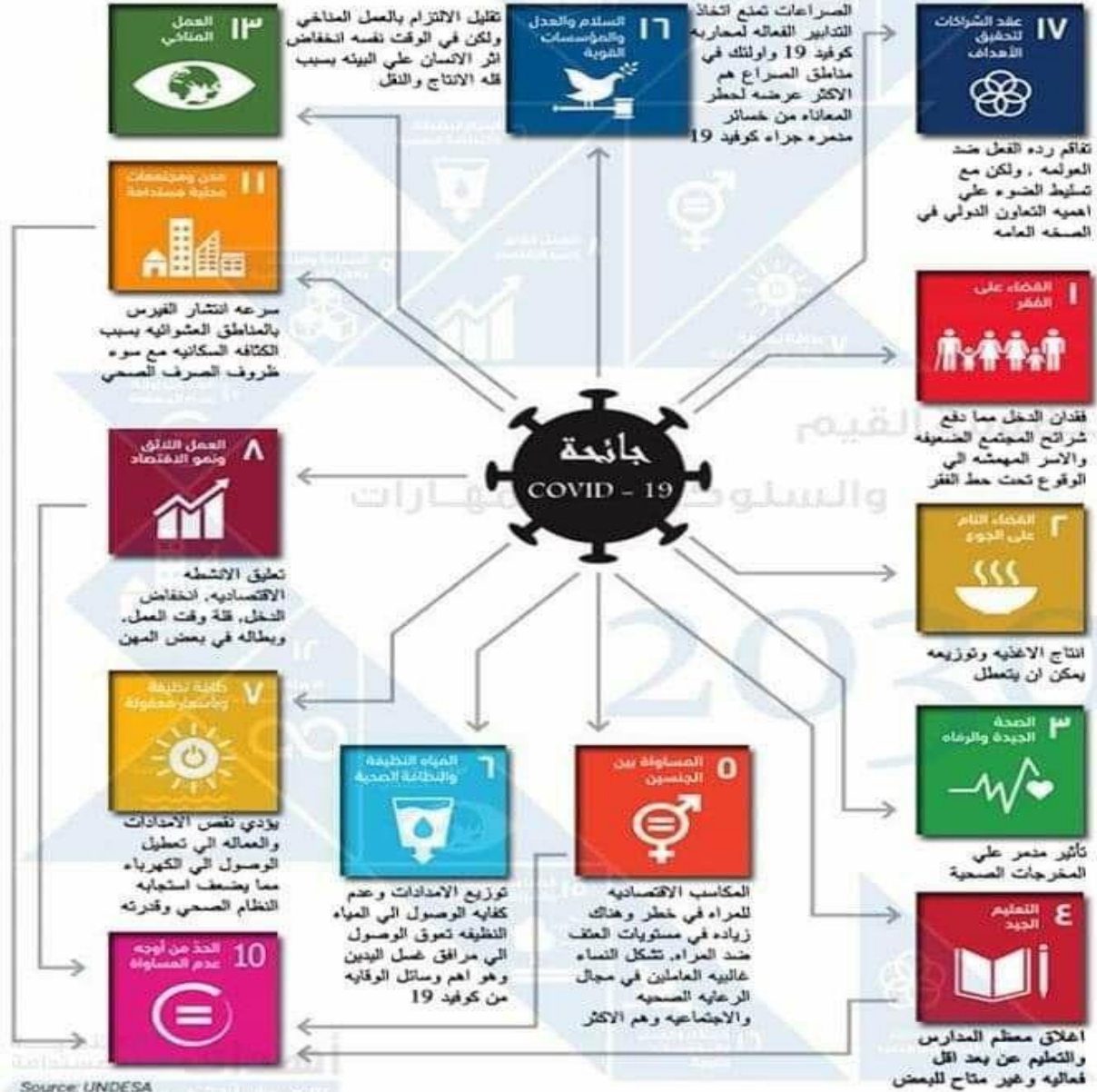
ويشكّل شهر مارس/آذار بداية موسم الزرع في الكثير من المحافظات الصينية وإذا تم تقويت موسم الزرع أو تأخيره بسبب القيود المفروضة على الحركة، من المرجّح أن يتعثر إنتاج هذا العام، ولن تتم على الأرجح تلبية الطلب الداخلي على الأغذية، وسيزيد الضغط على الواردات الزراعية - مما سيلقي بتبعاته على توافر الأغذية وأسعارها في العالم. ويجب ألا نتجاهل تماماً خطر مواجهة ما يُشبه الأزمة الغذائية لعام 2008- وإن كان ذلك مستبعداً في الوقت الراهن. علماً بأن قادة الدول على دراية بالخطر المحتمل، ويشكّل الاستئناف المبكر للإنتاج الزراعي أولويةً أساسية.

". والشكل التالي يبين تأثير كوفيد 19 على أهداف التنمية المستدامة.



الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
Arab Network for NGOs

تأثير كوفيد 19 على اهداف التنمية المستدامة



شكل (5) تأثير كورونا كوفيد -19 على التنمية المستدامة

دور التخطيط الاستراتيجي ما قبل وأثناء ما بعد كورونا اقتصاديا:

يعرف البعض التخطيط الاستراتيجي بأنه التخطيط طويل المدى، أود التوضيح هنا أن التخطيط الاستراتيجي هو التخطيط الذي يضمن اتخاذ قرارات آنية ولو على المدى القصير ولكن يكون لهذه القرارات تأثير وفاعلية على المدى البعيد. و يقوم التخطيط الاستراتيجي على قاعدة تعظيم الموارد المتاحة وإدارتها بشكل علمي، والاستفادة من الخبرات الوطنية والنماذج التحليلية الكمية والكيفية. ويتم من خلاله التشبيك البيني بين مجهودات الحكومة وأدواتها وإمكاناتها مع إمكانيات المجتمع المدني ورجال الأعمال وخبراء المجال.

ويستند هذا العقل الاستراتيجي علميا على منهجيات وأدوات التخطيط الاستراتيجي في فهم وتحليل المشكلة، وتقييم الوضع الراهن، وطرح السيناريوهات المستقبلية والبدائل المتعلقة بكل سيناريو وتقييمها، ومحاكاة تطبيق هذه البدائل ثم الخروج بتصميم لمؤشرات ذكية وسياسات عامة وأولويات تستقي قوتها من معارف الخبراء والمستشرفين، وكذلك الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

وتتكامل هذه المعارف مع أدوات وتقنيات متقدمة من تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والنماذج الرياضية، وعلوم البيانات. ويشتمل النظام على مكونين ثابتين، وهما المكون الأساسي التنسيق، والمكون الفرعي التنفيذي. والمكون الأساسي التنسيق يقوم بتفعيل دور مؤسستين هامتين في دعم القرار الوطني، وهما الحكومة، وجهاز ادارة الأزمات، وتعظيم دورهما الأساسي في إدارة المنظومة التقنية، والموارد المتاحة للعقل الاستراتيجي الجمعي المقترح، وهناك قواعد المعلومات الخاصة بالمؤن والسلع الغذائية، وتوزيعها على مستوى الجمهورية، وأخيرا قواعد المعلومات المعرفية التفاعلية للخبراء والتوصيات والإرشادات الطبية والمجتمعية والثقافية العامة والمتخصصة.

ويشتمل المكون التنسيق للتخطيط الاستراتيجي على عدّة وحدات، منها وحدة التواصل والدعم المعنوي، وهدفها الأساسي جمع معلومات عن حالات جديدة، وربط جسور الثقة المعنوية بين المواطنين والحكومة وطمأنة المواطنين، وبث شعور المسؤولية الفردية وإرسال رسائل نصية بالتوجيهات والإرشادات، وإدارة المنتديات الحية بين المواطنين والخبراء النفسيين والعلميين لإجابة التساؤلات، ورفع الروح المعنوية والمسؤولية الفردية، والتواصل المباشر مع إدارة الطوارئ. وتهدف وحدة الطوارئ إلى التواصل مع المستشفيات وكوادرها المدربة للذهاب للحالات الجديدة التي تم التبليغ عنها، وجمع عينات واتخاذ التدابير اللازمة حسب المتبع طبيا.

المساعدة المالية في الوقت المناسب

بينما سيتم التعامل مع التأثير المادي للفيروس عن طريق المتخصصين في الرعاية الصحية، فإن صندوق النقد الدولي بإمكانه المساعدة في التخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا

(كوفيد-19). وأكبر دعم يمكن أن يقدمه في مثل هذه الطوارئ هو من خلال توفير المساعدة المالية في الوقت المناسب.

فالصندوق له تاريخ طويل ولديه خبرة كبيرة في الاستجابة للكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو أوضاع ما بعد الصراعات. وتشكل المساعدة المالية الطارئة، في المتوسط، 20% من طلبات أعضاء الصندوق للحصول على الدعم من المؤسسة. والتمويل السريع يمكن أن يمثل مطلباً ضرورياً لتجديد موارد الاحتياطات الدولية، أو الحصول على الواردات الحيوية، أو تعزيز الميزانيات.

فعندما تعرضت أجزاء من إفريقيا للدمار من جراء فيروس إيبولا - وعانت غينيا وليبيريا وسيراليون من مشاق إنسانية واقتصادية كبيرة - قدم الصندوق لهذه البلدان الثلاثة مساعدات مالية طارئة بشروط ميسرة بقيمة قدرها 378 مليون دولار أمريكي، بلغ مجموعها 2,3% من إجمالي ناتجها المحلي المجمع.

وقدم لها الصندوق كذلك مساعدات لتخفيف أعباء ديونها مستخدماً الأموال المتاحة من الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، التابع له، والذي قد يتم تعزيزه قريباً بمبلغ قدره 150 مليون دولار أمريكي مساهمة من المملكة المتحدة.

أداتان للتمويل الطارئ:

في ظل أداتي التمويل الطارئ اللتين أنشأهما الصندوق - وهما التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع يمكن أن تحصل البلدان الأعضاء على التمويل للاستجابة للصدمات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والصحية الكبيرة. وتتمثل مزايا أداتي الإقراض في حجمهما الكبير وسرعة ومرونة استجابتهما ففي أعقاب اجتياح إعصار إيدي/ي أنحاء موزامبيق، بلغت الفترة بين تقديم الطلب والموافقة عليه حوالي أربعة أسابيع.

وعلى عكس برامج الصندوق التي تقدم التمويل على مدار فترة زمنية، فإن المبالغ المنصرفة في ظل هاتين الأداتين تكون في شكل مدفوعات لمرة واحدة الغرض منها تغطية احتياج عاجل لتمويل ميزان المدفوعات ولا تخضع لشروط الصندوق التقليدية. وليس على البلد المعني سوى إظهار أن ديونه يمكن الاستمرار في تحملها وإعلان التزامه بسياسات اقتصادية تساعد في تجاوز الوضع الطارئ.

الحقائق بالأرقام

في حالة حدوث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي من جراء فيروس كورونا (كوفيد-19)، تشير تقديراتنا إلى احتمال أن يُطلب إلى الصندوق توفير تمويلاً طارئاً بمبلغ يصل إلى 50 مليار دولار أمريكي لتمويل الاستجابة الأولية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ومن الممكن إتاحة المزيد من

المساعدات لدى اتضاح حجم التحديات الماثلة. وعلى وجه التحديد، فإن البلدان منخفضة الدخل بإمكانها الاستفادة من حوالي 10 مليارات دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ، على أساس شروط ميسرة في الغالب.

وإلى جانب حالات الطوارئ المباشرة، يمكن للبلدان الأعضاء أيضاً طلب الحصول على قرض جديد - بالسحب من ذخيرة الصندوق البالغة حوالي تريليون دولار أمريكي من حصص العضوية والموارد المقترضة - كما يمكن للمقترضين الحاليين زيادة الموارد المتاحة لهم من اتفاقات الإقراض الجارية.

وبينما نتابع تكشف حالة الطوارئ الصحية، كغيرنا من أنحاء المجتمع العالمي، فإن الصندوق يعقد الأمل على تحقق الأفضل. ولكننا مستعدون، من خلال أدوات التمويل الطارئ، لمواجهة الأسوأ، وذلك، كما قالت الكاتبة الأمريكية "مايا أنجيلو"، لنتمكن من محاولة عدم الشعور بالدهشة من حدوث أي شيء في الوسط.

الأمن الغذائي في ظل أزمة كورونا:

تتزايد المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي مع خضوع نحو خمس سكان العالم لحالة عزل أو قيود على الحركة والتنقل مع اتساع انتشار فيروس كورونا الذي أصاب أكثر 2 مليون ونيف من سكان العالم حسب الأرقام المعلنة بحسب وكالة «رويترز» - ومنظمة الصحة العالمية، حيث شهدت كل الدول التي أصابها الفيروس تقريباً تهافتاً على الشراء بدافع الفرع لاحتياجات منزلية أساسية مثل أدوات التنظيف والتعقيم حتى ظهرت أرفف المتاجر الخالية من البضائع.

يضاف إلى ذلك قلق من أن تتحرك بعض الحكومات لتقييد تدفق المواد الغذائية الأساسية لتضمن لشعوبها كفايتهم في وقت أربك فيه الوباء العالمي سلاسل الإمداد، وقد أشار خبير في الاقتصاد الزراعي في بنك أستراليا الوطني: «بدأ الناس يشعرون بالقلق». وأضاف: «إذا بدأ كبار المصدرين يبقون على الحبوب في بلادهم، فسيقلق ذلك المشتريين حقاً إنه أمر مفزع وغير رشيد لأن العالم بالأساس به وفرة من الغذاء».

واتخذت فيتنام، ثالث أكبر مصدر للأرز، وكازاخستان، تاسع أكبر مصدر للقمح، بالفعل خطوات لتقييد بيع هاتين السلعتين الأساسيتين وسط مخاوف بشأن مدى توافرها محلياً. ودخلت الهند، أكبر مصدر للأرز في العالم، لتوها فترة حظر تجول ستستمر ثلاثة أسابيع مما أوقف عدة قنوات للخدمات اللوجستية. وفي روسيا، دعا اتحاد منتجي الزيوت النباتية إلى تقييد بيع بذور دوار الشمس وتباًطاً إنتاج زيت النخيل في ماليزيا، ثاني أكبر منتج له.

وعلى صعيد الاستيراد، أعلن العراق احتياجه إلى مليون طن من القمح و250 ألف طن من الأرز بعد أن نصحت «لجنة أزمة» بزيادة المخزون الاستراتيجي من الغذاء. وأثارت هذه الخطوات مجتمعة قلق تجار المنتجات الزراعية من تعطل إمدادات الغذاء بلا ضرورة.

وتفيد بيانات وزارة الزراعة الأميركية بأن الإنتاج العالمي المجمع من الأرز والقمح، وهما المحصولان الأكثر تداولاً، سيسجل على الأرجح مستوى قياسياً هذا العام عند 1.26 مليار طن. وأظهرت البيانات أن هذا الإنتاج يمكنه بسهولة تلبية احتياجات الاستهلاك من المحصولين وزيادة المخزونات في نهاية العام إلى مستوى قياسي يبلغ 469.4 مليون طن. غير أن هذه التوقعات تفترض تدفقات طبيعية للمحاصيل من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها فضلاً عن الوفرة المعتادة للبدايل.

وترتفع بالفعل أسعار الأرز وسط توقعات بزيادة تقييد الصادرات. حيث أشار تجار بارزين في سنغافورة والتي تعد من أكبر شركات تجارة الأرز في العالم: «إنها مسألة لوجستية. فیتنام أوقفت التصدير والهند في حالة إغلاق وتايلاند قد تعلن إجراءات مماثلة». وارتفع السعر القياسي للأرز في تايلاند إلى أعلى مستوياته منذ أغسطس (آب) 2013 لیبیلغ 492.9 دولار للطن. وتجاوز السعر الألف دولار للطن وقت أزمة الغذاء في عام 2008 عندما ارتفعت الأسعار بسبب قيود على التصدير ونتيجة التهافت على الشراء بدافع القلق. اشكال مهمة.

الأمن الغذائي في مواجهة كورونا في الدول العربية:

أما منطقة الشرق الأوسط خاصة العربية منها والتي تستورد معظم احتياجاتها الزراعية والغذائية من الخارج، ستكون الأكثر تأثراً باستمرار تزويد السلع الزراعية الاستراتيجية وبأسعار معقولة، وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في سلسلة الإنتاج الزراعي حول العالم من عمالة ونقل وغيره. وستكون هذه الدول مجبرة على الشراء بأسعار أعلى في حال توفر هذه السلع وستكون المنافسة والطلب عليها عالياً، مما يضع هذه الدول مرة أخرى أمام تحديات التضخم ورفع الأسعار ودعم السلع وزيادة المديونية، وما يترتب على ذلك من أبعاد سياسية واجتماعية محفوفة بالمخاطر وخاصة عندما ينضم الملايين لخط الفقر وهو ما أكدته منظمة الاسكوا في تقريرها الأخير حيث أفادت بان 8.3 مليون عربي سيصبحون تحت خط الفقر بسبب أزمة كورونا. ولعل دول مثل لبنان والسودان وسوريا ومصر والأردن والعراق وفلسطين وتونس والمغرب واليمن ستكون من ضمن هذه الدول المتضررة.

تلك المخاطر والتي تواجهها العديد من الدول العربية والتي تتميز بقلّة انتاجها الزراعي وشح مواردها المائية وتباين سياساتها للأمن الغذائي، والذي يختلف عن مفهوم الاكتفاء الذاتي، والذي يعرف، أي الأمن الغذائي، بأنه "حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة". وضمن هذا المفهوم نجد ان الأمن

الغذائي العربي غير مأمون في ظل هذه الازمة، لا سيما وان الأرقام تشير إلى أن نسبة ما تستورده بعض الدول العربية تتراوح بين 40-90% من المواد الغذائية، ما يجعلها الأكثر استيراداً للمواد الغذائية في العالم.

ويتوقع ان تتعرض العديد من سياسات الامن الغذائي العربي الى هزات بسبب اضطرابات سلسلة انتاج الغذاء الزراعي العالمي، مما يحتم على العديد من الدول العودة لسياسات الاكتفاء الذاتي من خلال زراعات وطنية تعتمد على موارد المياه الشحيحة وتنافس قطاعات مياه الشرب التي تعتمد بشكل كبير عليها. فالعودة للزراعات الوطنية للمحاصيل الاستراتيجية سيزيد من حدة مشاكل المياه وخاصة توفرها لأغراض الشرب.

إدارة الأزمات - انهيار أم نجاة؟ أم يجب أن تكون نقطة تحول

لقد أصبحت الأزمات بأشكالها المختلفة، جزءاً أساسياً من نسيج الحياة وواقعها ومظهراً من مظاهرها وهي في الغالب أزمات فردية، تلم بفرد أو مؤسسة أو شركة دون سواها، ولا تتسم بصبغة جماعية وشاملة، إلا أنها في حالات نادرة، قد تصيب وتهدد وطناً بأكمله أما الأزمات الكونية الشاملة والعابرة للقارات والحدود فهي أكثر ندرة وأعمق أثراً، وقد تقضي على كيانات ودول إذا لم تكن مؤسسات قيادة تلك الدول قادرة على إدارة الأزمة وتقدم أزمة انتشار وباء كورونا مثلاً لتلك الأزمات حيث رأينا عجز دول تتغنى أنها كبرى ومن أوائل الدولة المتقدمة إلا أنها فشلت في معالجتها للأزمة والأزمات اللاحقة.

لذا فإننا نعاود الكتابة مرة أخرى في إدارة الأزمات ونهدف في هذه المقالة الى تسليط الضوء على نظام مهم من أنظمة الإدارة والقيادة الهادفة الى مواجهة الأزمات الشاملة والوطنية وإدارتها، لما فيه خير الدولة وشعبها وتحجيم الأضرار واغتنام الفرص الناجمة عنها، كما نهدف الى التعريف بأهم مبادئ إدارة الأزمات حيث سنعرض لمفهوم الأزمة الوطنية، وعناصرها، والتعريف بإدارة الأزمات وأدواتها.

وتعرف الأزمة الوطنية بشكل عام، على أنها بروز تهديدات مباشرة، ومخاطر مفاجئة غير متوقعة ضاغطة وداهمه ومستمرة، تهدد النظام العام (الأمن العام، السكينة العامة، والصحة العامة) أو تهدد المصالح والممتلكات والقيم.

والأزمات الوطنية تكون أزمة عامة شاملة تضرب إقليمياً بكامله أو العالم بأسره، والأزمة قد تكون كارثة طبيعية أو أزمة سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو صحية. وبناءً على التعريف السابق، فإن الأزمة الوطنية كغيرها من الأزمات تشمل العناصر التالية: المفاجأة، التهديد، الاستمرارية وضغط الزمن. وبالتالي فإن أية مخاطر لا تشمل أياً من العناصر المذكورة لا تعتبر أزمة، بل مخاطر عادية تختلف باختلاف شدتها وآثارها.

1- المفاجأة: أهم ما يميز الأزمة عن المخاطر الأخرى هو عنصر المفاجأة حيث تتسم الأزمة في حدوث تطور حاد مناوئ وغير متوقع.

2- التهديد: يعتبر التهديد الشديد للنظام العام وللمصالح والممتلكات والقيم من النتائج المباشرة لأية أزمة وطنية. وتمثل أزمة انتشار وباء كورونا مثلاً صارخاً للأزمات الوطنية والعالمية. التي قد ينتج عنها خسائر فادحة غير متوقعة.

3- الاستمرارية وضغط الزمن: من السمات المميزة للأزمة استمرار وديمومة التهديد والمخاطر لفترة زمنية، وضغط الزمن من جهة أخرى، مما يتطلب اتخاذ إجراءات علاجية تهدف للحد من تفاقم الأزمة، في وقت قد تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على التصرف.

أما إدارة الأزمات فهي: عملية احتواء وإدارة المخاطر المفاجئة، لحماية النظام العام والمصالح والممتلكات والقيم من تلك المخاطر، وكيفية مواجهة المخاطر والمواقف المفاجئة التي لم يخطط لها والحد من تفاقمها وسرعة السيطرة عليها.

فإدارة الأزمات علم وفن بآن واحد، فهو علم يعتمد على مجموعة من المبادئ والقوانين والنظم والنظريات، وأساليب التحليل والتخطيط. وهو فن يعتمد على الموهبة الشخصية، والكفاءة الإدارية والمهارات الفردية والجماعية، لتحديد وتقدير وفهم التعامل مع المواقف الخطرة، والقدرة على اتخاذ المواقف في ظل الظروف العصيبة، لاستنباط طرق ووسائل الحلول والمخارج للأزمة.

وهنا لابد من التفريق بين إدارة الأزمات وإدارة المخاطر أو الحالات والمواقف الطارئة....

فإدارة المخاطر تعني التنبؤ وتقدير المخاطر المحتملة، وابتكار أفضل الطرق لتجنب وقوع هذه المخاطر والتخطيط لمواجهتها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة إن وقعت - أما إدارة الحالات الطارئة غير المتوقعة والأزمات، مثل أزمة كورونا والسيطرة عليها، فهو جهد علاجي وعمل تنظيمي قيادي وتنسيقي لتبادل المعلومات والاتصالات بين وحدات القيادة لأجهزة الأمن القومي، والأمن الغذائي والجيش والشرطة وجهاز الصحة العامة وطواقم الاسعاف والدفاع المدني ومؤسسات المجتمع المدني التطوعية وأجهزة الاتصالات والاعلام للتعامل مع المخاطر المفاجئة غير المتوقعة بعد ظهورها وللحيلولة دون تفاقمها والسعي لاحتوائها وللخروج منها بأقل الخسائر الممكنة أيضاً، لذا فإن إدارة الأزمات تعتبر اختباراً صعباً كما تظهر المهارات القيادية الحقيقية، والقدرة على التصرف بسرعة وجدارة، والقدرة على تدوير الزوايا الحادة للأزمة، لإيجاد حلول جذرية للمشاكل الناجمة عن تلك الأزمات.

دروس إدارة المخاطر من أزمة كورونا (كوفيد-19):

قبل عقد من الزمان، كانت البنوك هي النقاط الساخنة لمواجهة الأزمة المالية العالمية. واليوم، فإن الجميع يطلبون منها المساعدة في عمليات الإنقاذ من انتشار فيروس كورونا، بما في ذلك تحويل أموال القروض المدعومة من الحكومة إلى الشركات الصغيرة إلا أنه في هذه الأثناء، فإن العديد من البنوك الأوروبية تواجه مشكلات الأزمات المالية القديمة المتمثلة في وجود أصول يصعب للغاية بيعها والتي تُثقل الميزانيات العمومية الأوروبية، وسوف نكتشف قريباً الطريقة الصعبة لعلاج الأمور إذا ما تعلمت هذه البنوك أي درس من دروس إدارة المخاطر من هذه الأزمة الراهنة نتيجة افلاس بعض البنوك والمؤسسات العالمية لظهور ما هو جديد.. فعلى سبيل المثال عند النظر في البيانات التاريخية ذات الصلة بالتغيرات الشهرية في كشوف الرواتب غير الزراعية الأميركية يقابلك جدول يسبب الكثير من الصداع، فهو يتعلق بتحويل تريليوني دولار من أموال المحفزات غير الكافية لأي شيء تقريباً.

وهناك رقم - 701 - الذي يمثل فقدان 701 ألف وظيفة في شهر مارس (آذار) فقط، مما أبلغت عنه الحكومة الأميركية. وهي ليست سوى البيانات الأولية حتى الآن، والتي سوف تخضع للكثير من المراجعة والتنقيح فيما بعد. وبصرف النظر تماماً عن الرقم النهائي، فإن الأمر يعبر عن فقدان الكثير من الوظائف. وهو على قدم المساواة مع حالات فقدان الوظائف السابقة في عام 2008 وعام 2009.

وإيضاحاً للأمر، من شأن الأرقام الواردة في أبريل (نيسان) الحالي أن تكون أكبر من الرقم المذكور بثلاثين ضعفاً، وفق تقديرات خبراء الاقتصاد لدى وكالة بلومبيرغ الإخبارية. مما يعني أن خانات البيانات التي لم تكن تتسع إلا لثلاثة أرقام على الأكثر سوف تتسع لتشمل أرقاماً أكبر، وصولاً إلى 20 مليون وظيفة في شهر واحد على سبيل المثال. ولم نشهد أي شيء مثل هذه الأوضاع من قبل، أو حتى الاقتراب منها. ومن ثم، فنحن في حاجة ماسة وشديدة للمزيد، وربما الكثير والكثير، من المحفزات المالية التي نعرفها حتى اليوم من أجل وصول الاقتصاد إلى بر الأمان بعد انقضاء جائحة الوباء الحالية.

على سبيل المثال، فإن مبلغ 350 مليار دولار المخصص لتغطية قروض الشركات الصغيرة لن يكون كافياً على وجه التقريب. إذ يستند المبلغ المذكور إلى فكرة أن عمليات الإغلاق الناجمة عن انتشار فيروس كورونا سوف تكون قصيرة الأجل نسبياً وأن الجميع سوف يرجعون إلى أعمالهم بسرعة. ولا يبدو ذلك من المرجح شهوده على أي حال. وتتntظم الشركات والأعمال الصغيرة ضمن نسيج الحياة الأميركية اليومية، ويعمل فيها نصف القوى العاملة من البالغين في سن العمل. ولن تكون هناك عودة طبيعية إلى سابق عهد الأعمال إذا لم نمد إليهم يد العون والمساعدة.

ومع ذلك، فإن خطط إنقاذ الشركات ينبغي ألا تشتمل على إنقاذ شركات الأسهم الخاصة التي أثقلت عاتق الشركات الصغيرة بالكثير من الديون لسداد أرباح الأسهم وأصحابها، فشركات الأسهم الخاصة لديها رأس المال الكافي، فضلاً عن وسائل جمع المزيد من الأموال لدعم الشركات المتعثرة.

وكما كتبت بالأمس، فإن نظام إعانات البطالة الحالي غير مصمم للتعامل مع هذه الكارثة. ويقترح أحد الخبراء على الحكومة بدلاً من ذلك أن تسدد الأجور والمزايا الكاملة بصفة مباشرة لأي مواطن فقد وظيفته بسبب انتشار الفيروس القاتل. ومن شأن ذلك أن يتطلب توفير تريليوني دولار إن جرى تطبيق المقترح على فترة تمتد 3 أشهر، ولكن الأمر يستحق ذلك.

كما ينبغي فعل المزيد لمساعدة 550 ألف مواطن أميركي مشردين يعيشون في الشوارع، أو في ملاجئ شديدة الازدحام حيث سهولة التعرض للإصابة بفيروس كورونا. ومساعدة المواطنين الذين لا مأوى لهم على التباعد الاجتماعي ليست مجرد قضية أخلاقية، وإنما هي ضرورة من ضرورات الصحة العامة، وذلك مع اعتبار عدد الذين يعملون في الوظائف بالأجور المتدنية، نجد أنها ضرورة ملحة تماماً مثل إعداد الطعام وتوصيله للمنازل حالياً.

كيفية إدارة المخاطر في ظل أزمة كورونا:

تعد المعرفة بإدارة المخاطر مهمة، ففي الفترة الأخيرة تلقى قطاع التكنولوجيا في الأسواق الأمريكية ضربة قوية وشهد تراجعاً في أسهمه بشكل كبير، إن العامل الرئيسي لصعود الأسهم في الولايات المتحدة هو عامل صعود قطاع التكنولوجيا، فكثير من الشركات كالفايسبوك وغوغل ونتفليكس، كل هذه الشركات بدأت ترتفع وتصعد وهي مبنية على توزيعات الأرباح ولكن على نمو السعر، وأصبح هذا الارتفاع بشكل كبير، ثم دخلت نتفليكس بنوع من المشاكل فأصبح هناك تذبذبات، لأن شركة فايسبوك مثلاً هي ليست تكنولوجيا فقط وإنما معلومات، فتم هناك تحويل من قطاع المعلومات إلى قطاع اتصالات، وأصبح هناك تبادل وتحركات في طبيعة عملها، أي أن هناك عامل ارتفاع في الفائدة وارتفاع لعائد السندات، الأمر الذي أضر بالأسواق والشركات التي تنمو بطريقة فائقة، فارتفع سعر الفائدة لا يضر بالمستهلك فقط وإنما بالشركات، وعندما بدأ البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة.

ففي الولايات المتحدة ما يسمى بالموسمية وهي الانتخابات البرلمانية الأمريكية التي تحدث كل أربع سنين، في هذه الانتخابات البرلمانية سوف يتحكم الحزب الجمهوري في مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، مع احتمال بأن حزب الرئيس ترامب سوف يفقد الأكثرية في مجلس النواب، مما يعني أن ترامب لن يستطيع أن يحافظ على تحكمه بمسائل الضرائب، وهو ما سوف يزيد من عملية الهبوط في الأسواق المالية، ويمكن أن يؤثر نوعاً ما على الزخم المرتفع في الدولار، وهو ما يعطي فرصة لليورو دولار أن يرتفع، خاصة أنه وفي نهاية شهر 12 ستنتهي سياسة التحفيز المالي من البنك المركزي الأوروبي، وهو ما يشير إلى صعود أداء اليورو في الأيام المقبلة.

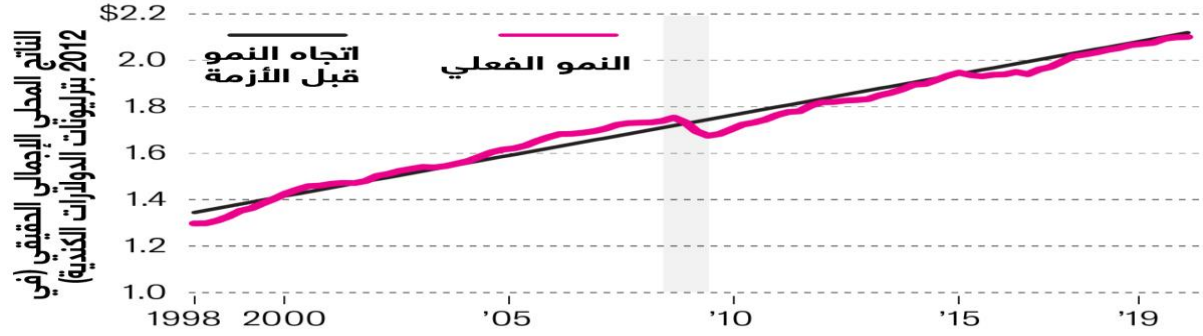


الشكل (6) معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي

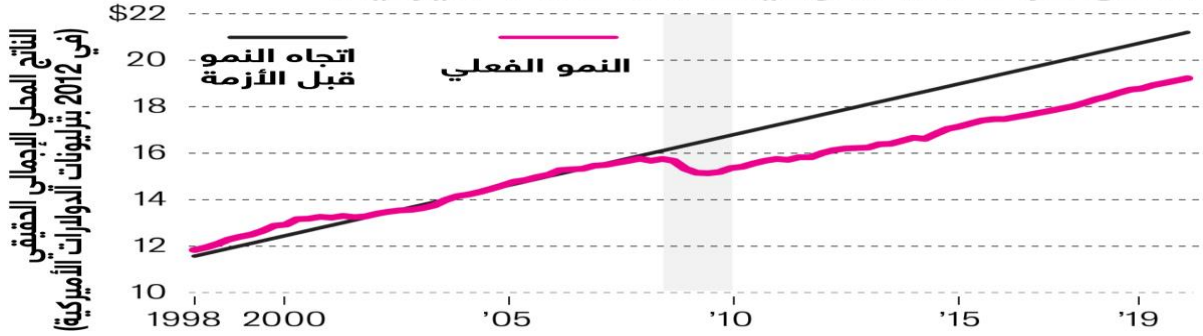
الأزمة الاقتصادية: ثلاثة أمثلة

يُعتبر مفهوم الركود واضحاً وصريحاً وهو يندرج في خانة الأبيض أو الأسود. لكن السؤال الأكبر المتعلق بالسيناريوهات يرتبط بشكل الصدمة وأثرها البنيوي الذي ستتركه لاحقاً. بغرض التوضيح، خذوا مثلاً كيف قادت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى حالات من الركود ذات أشكال مختلفة جداً من حيث مسار الركود والتعافي منه في عينة مؤلفة من ثلاث دول.

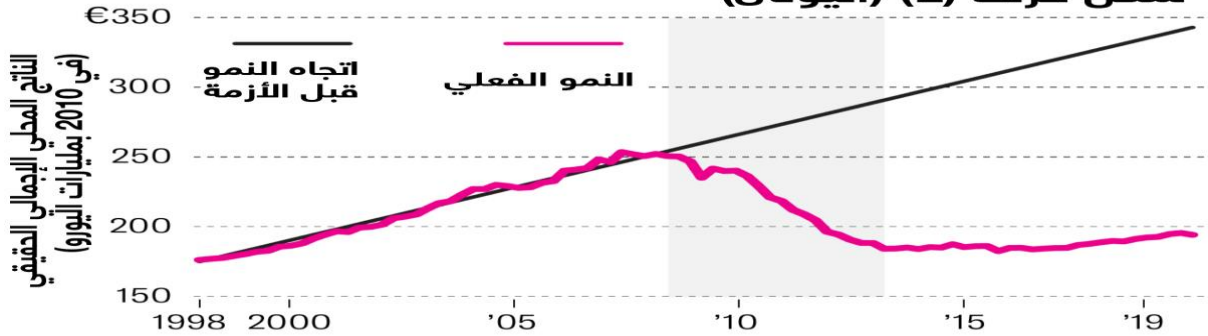
شكل حرف (v) (كندا)



شكل حرف (U) (الولايات المتحدة الأمريكية)



شكل حرف (L) (اليونان)



المصدر: المكتب الكندي للإحصاء، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)، ومكتب التحليل الاقتصادي في وزارة التجارة الأمريكية (BEA)، والهيئة الوطنية للإحصاء في اليونان، ومركز التحليل الاقتصادي الكلي في مجموعة بوسطن الاستشارية

الأزمة المالية العالمية الحالية 2020 وآثارها الاقتصادية والمالية:

يواجه الاقتصاد العالمي في المدة الراهنة أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية والوطنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة عام 1929 وتعود بداية الأزمة (الحدث) إلى بداية مرض كورونا في الصين في آخر اسبوع من شهر 12 لسنة 2019 في الصين وبداية انتشاره وتأثيره على العالم الى يومنا هذا.

إن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة وخصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي (800) مليار دولار ويقدر مجموع ما تم ضخه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي من الاموال حتى الآن حوالي 180 مليار دولار، والى الاعلان عن خطط تحفيزية الى الان ب 6 تريليون دولار أما ما قامت به الخزانة الأمريكية بطرح سندات مزيفة وشراء القروض المتعثرة مثل (سندات كورونا) لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية سيساهم بزيادة خطورة الافلاس والتي سنسمع عن افلاس دول في هذه الازمة، كما دفعت البنوك الى الغاء الحد الاقصى لفوائد الاقتراض ولأسعار اسواق التمويل والى الغاء اسعار الفوائد على الودائع في القريب الى بدء ارتفاع وتيرة عجز الائتمان المالي في البنوك والمؤسسات.

التأثير المباشر وغير المباشر للأزمة :

أدت أسباب وعوامل عديدة وكثيرة للأزمة المالية العالمية الحالية 2020 ، ونوجزها بالآتي:

1. انتقال معظم اقتصاد العالم إلى اقتصاد السوق والذي تغيب عنه ملامح العوامل الإنسانية والربح الاجتماعي وأصبحت أهم مرتكزات الاقتصاد الرأسمالي هو الربح المادي فقط للنخبة على حساب بقية افراد الدولة نفسها.
2. ارتفاع الفائض الكبير من السيولة لدى القطاع المصرفي والذي يبحث عن فرص مربحة للاستثمار وتحقيق أقصى الأرباح بأقل وقت ممكن، حتى أصبح بعض التساهلات حول المقترضين في سداد القروض سواء الشخصية أو على مستوى الدول بإعادة جدولة الديون بعيداً عن الموقف المالي للأشخاص أو الدول.
4. توريق الديون عبر السندات الورقية المصنعة وفق درجات المخاطرة اذ تمنح درجات إلى سندات القروض العقارية الأقل مخاطرة والمضمونة أما الدرجات الأخرى فيمنح إلى السندات ذات درجة المخاطرة

العالية والمشكوك في تحصيل القرض مما أدى إلى انتشارها ليس في الأسواق المالية الأمريكية فقط بل امتدت إلى أسواق العالم .

5. المضاربة لضمان عدم تعرضهم للخسارة وفي الأغلب سندات من الدرجة الأولى لصناديق استثمارية في الخليج وآسيا أما السندات الأخرى فتباع من قبل البنوك بهدف الاستثمار والحصول على الأرباح العالية للبنوك والقليلة للمستثمرين الآخرين .

6. إثارة الخداع والحيل المحاسبية لإخفاء القروض الرديئة لصالح كبرى البنوك والصناديق العالمية لمصالح ثلاثية التأثير (اقتصادية وسياسية وأمنية عالمية).

8. أحد الأسباب أيضاً في الأزمة هو التوسع الكبير في منح القروض الدولية مما أدى إلى انفجار أزمة فقاعة الديون.

9- نجد أن أحد تأثيرات أزمة جائحة كورونا لعام 2020 انهيار أسواق المال العالمية للمرحلة الأولى والتي سبق وأن حذرت عنها في الربع الأول والثاني، يليه الانهيار الحقيقي لبقية العام وإلى السنة المقبلة 2021.

10- بدء إفلاس كبرى الشركات العالمية والبنوك وهي عديدة ومستمرة.

11- انهيار أسواق السلع وما حدث من انهيار تاريخي يوم 20-4-2020 لأسعار النفط التي أصبحت دون السالب.

12- العالم أمام أزمة اقتصادية حقيقية سيدخل الذهب في سيناريو شبيه بالنفط، لكن بطريقة أخرى.

13- بالنسبة إلى دولة الصين فإنها المستفيد الأكبر لأبرز نقطتان وهما تكملة استراتيجية خطوط التجارة والنقل الذكية من خلال طريق الحرير حول العالم وأسعار النفط السالبة والمتدنية.

14- العام القادم 2021 سيسجل انخفاضاً أعلى وأقوى من سنة الهلع 2020 ولنتابع ونراقب.

يتبع.....في 2021....

*في الأمانة العلمية يسمح الاقتباس مع ذكر المصدر أما في عالم اليوم الاقتباس - السرقة مسموحة.

قائمة المصادر والمراجع:

المكاحلة، شهاب، آثار كورونا على الاقتصاد العالمي، مقالة منشورة بتاريخ الاثنين 2020/4/20: على

الموقع الإلكتروني: <http://alrai.com/article/10530437>

توقعات كارثية لتأثير كورونا على الاقتصاد العالمي، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني بتاريخ:

الخميس 2 شعبان 1441 هـ - 26 مارس 2020 GMT 10:49 - KSA 13:49 متوفر على

الرابط: <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/03/26/%>

أحمد العشي، ما تأثير انتشار فيروس (كورونا) على الاقتصاد العالمي؟ مقالة منشورة على موقع دنيا

الوطن بتاريخ: ، 26-03-2020 متوفر على الرابط الإلكتروني:

..https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/03/26/1324696.html#

رغم شح إمكانياته: الأردن يثبت قدرته على إدارة الأزمة، نشر بتاريخ 2020/3/19: 19: 08 pm

<http://www.ahdath24.com/article/207076>

فضيلات، أيمن، فيروس كورونا.. استنفار وطوارئ وانتشار للجيش بالأردن، مقالة منشورة على موقع

الجزيرة بتاريخ: 18/3/2020 على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/18/>

مورلايزن، مارتين، التخطيط الاقتصادي في ظل فيروس كورونا: أملا في الأفضل واستعدادا للأسوأ، مقالة

منشورة لصندوق النقد الدولي في 16 مارس، 2020، على الرابط الإلكتروني:

[https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/12/blog031220-coronavirus-](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/12/blog031220-coronavirus-economic-planning)

[economic-planning](https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/12/blog031220-coronavirus-economic-planning)

حازم، ناصر، تأثير كورونا على الغذاء والمياه في المنطقة العربية، مقالة منشورة على موقع عمون

بتاريخ 02:03 AM 14-04-2020 على الرابط الإلكتروني:

<https://www.ammonnews.net/article/530384>

كوريرا، غوردون، فيروس كورونا: كيف سيغير الوباء مفهوم الأمن القومي والنشاط التجسسي؟ مقالة

منشورة على موقع بي بي سي في 3 أبريل/ نيسان 2020: [https://www.bbc.com/arabic/world-](https://www.bbc.com/arabic/world-52139363)

[52139363](https://www.bbc.com/arabic/world-52139363)

غونغلوف، مارك ، دروس إدارة المخاطر من الأزمة الراهنة، مقالة منشورة على موقع العربية الإلكتروني

في 13 أبريل 2020 على الرابط: <https://www.alarabiya.net/ar/politics/2020/04/13/> KSA

02:19 – GMT 23:19

مارتشيرو، ماتيو. الأثر المحتمل لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على هدف التنمية المستدامة الثاني

(الأمن الغذائي) - في الصين والعالم، مقالة منشورة مارس 2020 - على الرابط الإلكتروني:

<https://www.ifad.org/ar/web/latest/blog/asset/41828816>